em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505
الاثنين 16 جمادى الثانية 1433هـ 7 مايو 2012م العدد (17338)
Mon. 7 May . 2012
الثورة

هل يمكن تحقيق التغيير المنشود؟

د. يحيى بن يحيى المتوكل

قد لا يبدو من المعتاد أن تستهل المقالة بعدد من الأسئلة التي يعتبرها الغالبية من المسلمات التي لا تحتاج إلى الوقوف عندها ولا بذل مجهود لبيان الإصطلاح حولها أو التوظيف فيها، ومع ذلك أبدأ بأسئلتي تحسباً لأي تفكير خاطئ أو سوء ظن حول ما سأناقشه وكذلك الغرض منه. وهذه الأسئلة هي: هل أنت معارض أم ناقد؟ وهل يجب أن يكون الناقد معارضا؟ وما هو الفرق بينهما؟

إنها اسئلة قد لا تبدو الإجابة عليها مسلمات أو بديهيات، حيث جرى الأمر في بلادنا أن نلصق تهمة المعارضة لكل من يقدم نقداً في المسائل العامة، ونوصمه كذلك بقوالب عدائية جاهزة من المناطقية والطائفية وأحياناً بعدم الولاء للوطن أو حتى الخروج من الملة، وهذا كله قبل النظر في موضوع النقد أو محتواه أو حتى الهدف منه، وهو ما يعكس غياب مهنية الإعلام في اليمن وتدني الوعي العام وسطحية الفكر. ولا أعتقد أن أي مجتمع معاصر يمكن أن يتقدم ويواكب التطور إذا أحجمت نخبة من المفكرين والمثقفين والمتخصصين عن المشاركة في إبداء آرائهم حول القضايا المجتمعية وطرح النقد البناء الذي يستهدف الإصلاح وتقويم الإعوجاج . ولا يتطلب أن يكون ذلك الناقد معارضاً يبحث عن زلات الحكم ويوثق عثراته بغرض تسجيل نقاط وانتصارات سياسية وحزبية، بقدر ما يفترض فيه حيادية الموقف السياسي وموضوعية التحليل للقضايا التي يتناولها. ولا ينفي ما تقدم وجود من يخلط عملاً صالحا وآخر سيئاً، فيغلف نقده بغايات تشوبها شائبة، مما يتطلب التمييز بين الحالتين مع استقبال النقد البناء برحابة صدر ورجاحة عقل، فكما في الأثر "رحم الله امرءاً أهدى اليّ عيوبي"

ومن هذا المدخل نشرت لي في الأشهر الماضية مقالات حول قضايا عامة من باب المساهمة المجتمعية الإيجابية والنصح لأصحاب القرار ومن دون استهداف طرف دون آخر. وعلى هذا الأساس كذلك أبدأ موضوعي بشأن تباعد المواقع وتباين الأفكار بين أطراف العمل السياسي في اليمن والتقائها جمعياً عند الحديث عن ضرورة التغيير. ولا يمكن إلا أن نفهم من ذلك اختلاف فهم كل منها للتغيير والغاية منه وطرقه وأدواته. فمن شباب الثورة المستلبة الذين وجدوا في خروجهم ومواجهتهم للسلطة فرصة لا ستعادة الكرامة وبناء يمن جديد يحقق الحرية والمواطنة المتساوية لكل أبنائه، إلى المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم في النظام السابق والذي اضطر كرد فعل ونتيجة للضغوط الإقليمية والدولية إلى تغيير مواقفه بشكل متواصل لتتبلور بشكل عام في قبول التغيير كإطار لإصلاحات سياسية لاتتجاوز الأفكار والمقترحات التي تم تداولها في الأشهر الأولى لعام ٢٠١٢ والمحافظة على مكانته السياسية وتقاسم المناصب مع أحزاب اللقاء المشترك، وإن اضطر المؤتمر الشعبي العام في الأخير إلى الرضوخ وقبول نقل السلطة من الرئيس السابق إلى نائبه وعقد انتخابات رئاسية مبكرة، على أمل أن يتمكن من إلتقاط أنفاسه وإعادة ترتيب أوراقه وقواه لمواجهة قادمة أو تنافس بعد انقضاء الفترة الانتقالية. أما الطرف الثالث والمتمثل بأحزاب اللقاء المشترك فقد استمرأ استغلال شباب الساحات والدفع بهم نحو العمل الثوري حيناً وكبح جماحهم لصالح التسوية السياسية أحياناً أخرى، ولينتهي الأمر بدخوله في تسوية سياسية تمثلت في المبادرة الخليجية وتقاسم مناصب حكومة وفاق يرأسها اللقاء المشترك، وليطرح جانباً أهداف الشباب وتطلعاتهم في تغيير حقيقي نحو دولة مدنية حديثة. ولا شك أن رؤى بقية أطياف المجتمع والحراك السياسي من صعدة شمالاً إلى عدن جنوباً ومن تهامة غرباً إلى حضرموت شرقاً تتفاوت حول التغيير والتوقعات منه وما سيؤول إليه، وهذه هي المعضلة الأولى.

أما المعضلة الأخرى فتكمن في التغيير الشكلي للسلطة ابتداءً من حكومة الوفاق التي لا يشعر أحد بأنها جاءت لتعكس تغييرحقيقي في أركان الدولة ومفاصلها، وانتقالاً إلى مفهوم التدوير في القوات المسلحة والأمن الذي يواجه صعوبات جمة وهو مازال في بداياته الأولى. ورغم تقديرنا لصعوبة الخلع من الجذور ومحاسبة أفراد تملكوا مناصبهم وعاثوا ولاثوا على امتداد سنين وعقود، إلا أنه يحق لنا أن نتساءل وفي ضوء هذه المعطيات عن بقاء أمل في تغيير حقيقي ينقل اليمن ومواطنيه إلى وضع أفضل حتى لو تحقق ذلك عند سقف أدنى من المطالب والحقوق السياسية والاقتصادية.

إن الإجابة على ذلك تقتضي النظر إلى المقدمات وإلى زخم التغيير وعناصره، والتي تفقد وهجها يوماً بعد يوم بسبب التكالب عليها وتخاذل بعض مكوناتها وبفعل طول الفترة التي تقترب اليوم من العام والنصف، فضلاً عن ضغوط مستمرة لإخماد الجذوة المتبقية. كما أن المحاولات الأولى التي شهدناها لإحداث تغيير في بعض القطاعات وخصوصاً في الإعلام الحكومي لا يختلف عن سابقه " المزمر والمطبل" إلا في اختلاف أسماء بعض المسئولين، مع استمرار النمط التقليدي ومعظم المحتوى الذي يؤدي للشعور بالإحباط وأحياناً بالغثيان.

بداهة، يتطلب إحداث تغيير حقيقي في مرفق حيوي كالإعلام أو غيره العمل في مسارين، الأول تأهيل الكوادر الحالية للمرحلة واستيعاب التغيرات التي حدثت والرؤى المستقبلية ووضع منهجية جديدة وآليات مساعدة مع الحرص على إجراء التقييم والتعديلات بشكل مستمر. أما المسار الثاني فيفترض إجراء تعيينات ولو من باب تحقيق العدالة لمن استبعدوا في الفترات السابقة وكذلك تطبيق معايير الكفاءة والجدارة بدلاً من المحاباة والولاء اللذين أديا إلى استمرار البعض في مناصبهم لفترات تتجاوز العقد بل وأحياناً العقدين من الزمن، مما أدى إلى تملك المناصب وفقدان أية إمكانية للعطاء والتطوير، وأكثر من ذلك الاضطرار في أحسن الأحوال إلى مقايضة البقاء في المناصب بالخضوع لقرارات وممارسات الفساد أصبحت هي العرف والاستقامة والنزاهة هي المخالفة.

وبما أنه كما نقول: " لا هذا تأتى ولا ذاك حصل" فلا نتوقع السير في طريق التغيير طويلا، إذ أن ما يتم حالياً مجرد تعيينات شكلية تخفي تحتها ركام الظلم والفساد. وما أريد أن أخلص إليه وبصدقية كاملة هو الحاجة الماسة والسريعة إلى إجراء غربلة حقيقية للجهاز الإداري للدولة وخاصة المناصب العليا والوسطية تتجاوز المحاصصة والمناصفة المشابهة لمن تم خلال الفترة الانتقالية للوحدة اليمنية في النصف الأول من التسعينيات، حيث بدأ يشكو من هذه السياسة أحد أطرافها من خلال إحساس المؤتمر الشعبي العام بمحاولات إقصاء المنتمين إليه من بعض الوظائف، وهو أمر طبيعي في مواجهة ذات السياسة الإقصائية التي استخدمها المؤتمر نفسه طوال الفترة الماضية لفسح مجال للآخرين. كما أن تجويد أداء الجهاز الإداري للدولة لا يتحقق عبر الانتقال من الاستئثار بالوظائف والمناصب إلى تقاسمها بين شريكي الوفاق بعيداً عن معايير الكفاءة والنزاهة، وإنما الخروج من هذا الأفق الضيق إلى المخزون الوطني الأوسع لكافة أبناء اليمن بما في ذلك غير المنتمين للأحزاب والتجمعات السياسية. بالمتحزبين وبمن تقام في وظيفته ليجعل من الصعوبة – إن لم يكن الاستحالة – أن يتحول ١٨٠ درجة ويقتنع أو يعمل نحو التغيير وتطبيق القوانين واللوائح ومكافحة الفساد الذي تعايش معه لفترات طويلة وأصبح جزءاً منه.

إن هذه المسألة جداً هامة ومحورية، رغم أن لا أحد يقف عندها أو يلتفت إليها نتيجة السيطرة والاستحواذ اللذين سادا وباتا أصيلين في ثقافتنا. ولا يمكن أن ندعو للتغيير ونسعى إليه مالم نتخلص من تلكم الصفتين، فاليمن ملكٍ لجميع أبنائه، كما لا يجب من اليوم فصاعداً أن نسمح أو نسامح من ينحو لإيجاد بطانة أو ولاءات شخصية حتى لو كان حسن النية، وينبغي أن تكون التعيينات بعيدة عن العصبوية ولخدمة الوطن لا لخدمة أفراد أو قرابة أو عشيرة أو مناطقية أو حزبية. كما يجب تقديم المهنية في جميع أعمالنا، بدءاً برئيس الدولة إلى أصغر وظيفة، فكافة الأعمال لها قواعد وأصول يجب الالتزام بها وعدم إخضاعها للأمزجة والأذواق، فكم يشعر المرء بالحرج عندما يشاهد مسؤولينا يسيئون حتى التصرف سواء في سلوكياتهم أو حركاتهم أو كلماتهم وبما يخالف مقضيات وظائفهم.

إن التواضع والبساطة في السلوك أمر محبب ولا يتعارض أو يعفي صاحبه من اتباع الأصول وتقديم صورة طيبة عن البلاد والعباد، بل إن ما تندر به الكثيرون عن اليمن وأهله والنظرة السلبية التي طبعت خلال الفترات الماضية لا بد أن تتغير ابتداءً بالمسؤولين إذا أحسنا اختيارهم. إنها مرحلة جديدة نأمل اقتناصها نحو التغيير ليمن جديد ومستقبل أفضل لأبنائنا وبناتنا. والله الموفق.

رؤوفة ..إني أخالك تضحكين!!

د/ سعاد سالم السبع*

●عرفت رؤوفة من خلال كتاباتها، وربما أنا أقل الناس تواصلا شخصيا بالفقيدة ، فلم أقابلها شخصيا إلا مرات معدودة؛ مرة حينما جاءت لتصوير برنامج (صور من بلادي) في البيضاء وكنت حينها لم أزل غير واعية بحرية المرأة، فبهرتني بشخصيتها، وبجرأتها وحيويتها، ثم قابلتها مرات قليلة بعد أن تمكن المرض من جسدها، ولم أكن أعلم بمرضها إلا من خلال إحدى صديقاتها، فبهرتني أكثر لصبرها وإيمانها بأهدافها وإصرارها على مواصلة رسالتها رغم معاناتها الشديدة مع المرض، وبين اللقاءين كنت أتابع رؤوفة من خلال كتاباتها وبخاصة في صحيفتي الثورة وسبتمبر، وكان التواصل بيننا عبر الإيميل حول الهم الوطني العام، وكنت معجبة بكتاباتها لأنها كتابات وطنية لصيقة باليمن وبهموم الناس فيه حتى حينما كانت رؤوفة خارج الوطن، فقد كانت تحمل مشروع امرأة تتطلع لدولة مدنية عادلة في مجتمع ليس لديه من مقومات هذه الدولة سوى قديمه الحضاري الذي يتغنى به ويبتعد عنه كل يوم أكثر من ذي قبل.

● لقد عاشت رؤوفة للجمع، ولم تعش لنفسها، فما كسبت شيئا في حياتها، وكسبت محبة الناس بعد موتها، أما في حياتها فقد كان مجتمعها بخيلا معها، مقاوما لمشروعاتها، منكرا لأفكارها حتى الذين يؤمنون بأفكارها، لم يقفوا معها خجلا من مجتمع تقليدي يعادي الجديد قبل معرفة جوهره، ويميتونه قبل مناقشته..

● وهذا التناقض المؤلم الذي كانت تعيشه رؤوفة مع الناس، لم يُنفرها من مجتمعها، بل شدها إليه أكثر وأكثر، وسكنها االوطن في حلها وترحالها، فأحبت الحياة غريبة في وطنها ، مضطهدة من شعبها على الرغم من قدرتها على إيجاد فرص عديدة لحياة مترفة خارج بلادها، وظلت رؤوفة تتجرع وحدها الألم محتفظة بابتسامتها التي كانت تستمدها من وضوحها واقتناعها بمنهج حياتها، وقدرتها على التعايش والتصالح مع النفس، ظلت رؤوفة رؤوفة بالآخر حتى رحلت عن مجتمع أرادت له الحضور فأراد لها الغياب ..

● التفرد في شخصية رؤوفة أن ظاهرها كباطنها، وأنها كانت تعرف قبح الناس ومع ذلك كانت تحبهم وتسامحهم، وتلتمس لكل من جفاها أو أساء إليها أكثر من سبعين عذرا، لا أدري كم من الصبر قد استنفدته رؤوفة في التعامل مع أناس كانوا يقدمونها بأجمل الكلمات ثم يغتالونها في غيبتها بأفظع التهم .. كانت لا تطيق البعد عن الناس حتى وإن تجرعت أذاهم، وتختلق لهم الأعذار ولا تقاطعهم ، فإن قطعوها وصلتهم بحب منقطع النظير مهما كان شأنهم صغيرا..

● كانت رؤوفة في نظر كثير من الناس ثائرة بكل معنى الكلمة؛ لكن ثورتها كانت صادمة للكثير لأنها كانت في زمن المحظورات على الرجال، فكيف بالمرأة!!

● ولهذا كان تعامل كثير من الناس مع رؤوفة خائفا بقدر خوفهم من الصدق، لأنها امرأة تضطر من يقابلها أن يظهر على حقيقته مهما حاول التستر، كانت رؤوفة فريدة في جرأتها وصراحتها وصدقها مع نفسها، لم أعرف رجلا ولا امرأة يفعل ما يقول بالضبط مثل رؤوفة، ربما هي وحدها التي تظهر أمام الناس كما هي مع الله، لا تضع أي رتوش على شخصيتها، وكان هذا لا يعجب الكثير ممن اعتادوا على إظهار غير ما يبطنون، فكانوا ما بين محب خائف، ومعاد مخالف يطالب باستتابتها مرة وبتصفيتها مرة أخرى..

● كانت رؤوفة تدرك تماما أنها هي المعطية، وهم الآخذون فكانت في أيامها الأخيرة بعيدة عنهم بضعفها ومرضها، حتى لا تضطرهم لإظهار قبحهم مرة أخرى، واستعدت للقاء ربها، وذهبت إليه، وفي صدرها مئات الأسئلة لمجتمعها ولوطنها، والجميع يدرك كم لرؤوفة من حقوق على الناس يوم اللقاء الأكبر!!

● اليوم –بعد رحيل رؤوفة– الكثير يبكيها ويتحسر على فقدها، وما من أحد منهم إلا وهو يتخيلها تطل من السماء بنظرة عتاب مليئة بالحزن والحب متسائلة: لماذا الجفاء والنكران في حياتي والبكاء اليوم؟!! ألم أكن بينكم؟!!

* أستاذ المناهج المشارك بكلية التربية – جامعة صنعاء
suadyemen@gmail.com

دائرة الضوء

د. سامية عبدالمجيد الأغبري

● توقفت عن الكتابة في عمودي الصحفي « دائرة الضوء « منذ حوالي سنة بسبب الثورة ووضع صحيفة الثورة ولأنني أهتم بالقضايا الاجتماعية وليس لي باع في السياسة ودهاليزها فقد أرجاءت الكتابة حتى تستقر الأوضاع السياسة ولو بشكل بسيط كي أتمكن من الكتابة عن هموم المواطنين وتطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

● وفي جعبتي ملفات وقضايا اجتماعية متعددة لكن رسالة استغاثة عاجلة وصلتني عبر بريدي الالكتروني لا تحتمل التأجيل فرأيت أهمية نشرها لعل أهل الخير أوالحكومة تنظر في أمرها.

● وتتلخص الرسالة في أن الأستاذ محمد حسين فارع قائد مدرس في مدينة الحديدة يعاني منذ عام ونصف من الفشل الكلوي الكامل ويخضع للاستصفاء الدموي مرتين في الأسبوع ، وبعد عناء طويل في البحث عن كلية تقدم أحد الشباب مبديا استعداده للتبرع بإحدى كليتيه ، وقد أجريت جميع الفحوصات اللازمة لأجراء عملية زراعة الكلى ، وتبين أن هناك توافق كبير بينهما يسمح بإجراء العملية ولكن تكلفة إجراء العملية في الداخل أو الخارج فوق طاقات وإمكانيات المريض.

● علما بأن المريض قد باع كل ما يملك بما فيها منزله المتواضع ولم يستطع توفير كلفة إجراء عملية زرع الكلى ،وقد وصلت حالته إلى مر حلة حرجة بزيادة التورم في الجسم ، وعدم القدرة على الحركة، وتدهور وضعف وهزالة الجسم .

● ويدعوا المجلس اليمني للحقوق المدنية – صنعاء أصحاب الضمائر الحية وأهل الخير لإنقاذ حياة الأستاذ / محمد حسين ، الأب لطفلة لم تتجاوز العامان ، مالم سيغادر الحياة وجميع أفراد أسرته تنظر إليه بحسرة وندم وقلة حيلة لعدم قدرتها على تحمل تكلفة إجراء عملية زراعة الكلى.

● وأضم صوتي إلى جانبهم، وأشعر بتألم شديد للوضع الإنساني المأساوي لهذا الأستاذ الذي يعتبر واحدا من مئات الأساتذة الذين يعانون نتيجة عدم وجود تأمين صحي يقيهم شر العوز، ويجعلهم في وضع نفسي أفضل.

● أملي كبير أن يلقى هذا النداء العاجل اهتمام الجهات المعنية في الحكومة وأهل الخير، هذا ما بيدي فالدال على الخير كفاعله.

وللتأكد من حالة الأستاذ / محمد حسين فارع قائد أضيف رقم تلفوناته 777012261 أو 736618381. والله الموفق

dr__samiaa2012@hotmail.com